

٤٦  
السنة الثامنة

العدد ٢٩٢

الجريدة الرسمية  
للمملكة العربية السعودية

و ٩ شباط ١٩٣١

عمان : الاثنين في ٢١ رمضان ١٣٥٩

على ممتاز

الارادة السنية الصادرة بجل المجلس التشريعي

هكذا من الأهل

Handwritten signature or mark.

## فض اجتماع المجلس التشريعي

لما كانت الدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي تنتهي بتاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣١  
نحى عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن  
استناداً للمادتين (١٩) و (٢٩) من القانون الاساسي بأمر بفض اجتماع المجلس المشار اليه  
في التاريخ المذكور .

٩ رمضان المبارك ١٣٤٩ و ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣١

« عبد الله »

رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

نحى عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن ،

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي ،  
وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٤-١-١٩٣١ ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره : -

## قانون

استهلاك الاراضي المطلوبة للمشاريع العامة  
ولتقدير التعويض عن الاراضي التي استولت بهذه الصورة لسنة ١٩٣١

- ١ - يسمى هذا القانون قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .
- ٢ - للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني التالية الا اذا ورد فيه ما يخالف ذلك .  
تشمل لفظة ارض الارض من اي نوع او ملك واي بناء او شجرة او شيء آخر  
ثابت في الارض واي جزء من البحر او الشاطئ او النهر واي حق في الارض او عليها  
او في الماء او عليه .

هكذا من الأصل

تعني لفظة مشروع كل مشروع عمومي اقره المجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم  
بانه مشروع بالمعنى المقصود من هذا القانون .

تعني لفظة المنشئ الحكومة او البلدية او اي شخص او شركة منفذاً مشروعاً كما عرف  
اعلاه او على وشك ان تنفذه . وتشمل هذه اللفظة الحكومة عندما تقوم مقام اي شخص  
او شركة منفذة ذلك المشروع او على وشك ان تنفذه .

٣ - على المنشئ عندما يتقدم الى المجلس التنفيذي بطلب اعطاء القرار بكون مشروعاً للنفع العام :  
( أ ) ان يعلن عزمه على ذلك باعلان يدرجه في الجرائد الحلية او في الجريدة الرسمية  
لمدة شهر واحد على الاقل .

( ب ) ان ينظم خريطة الارض التي يريد ان يستملكها .

( ج ) ان ينظم خريطة المشروع ويقدم صورتين لكل من هاتين الخريطين مع  
الطلب للمجلس التنفيذي .

( د ) ان يثبت مقتدرته المالية على القيام بالمشروع بصورة يقنع بها المجلس التنفيذي .

٤ - ( ١ ) يحق للمجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم بعد التثبت من قيام المنشئ  
بما ذكر في المادة السابقة ان يقر ان اية اشغال عمومية اقيمت او توشك ان تقام من قبل  
المنشئ في مشروع بحسب احكام هذا القانون وعليه يحق للمنشئ المشروع ان  
يتفاوض ويتفق مع صاحب الارض التي يقتضيها المشروع ومع كافة الاشخاص الذين  
لهم منفعة بتلك الارض اما على شرائها تماماً او على التصرف بها او استعمالها لمدة محدودة  
او استهلاك اي حق يقتضيه المشروع .

( ٢ ) تنشر في الجريدة الرسمية نسخة عن قرار المجلس التنفيذي الذي يقرر ان  
الاشغال التي اقيمت او على وشك ان تقام في مشروع عمومي بموجب احكام الفقرة الانف  
ذكرها بعد مصادقة سمو الامير المعظم على القرار المذكور .

٥ - ( ١ ) اذا تمجز منشئ مشروع ما عن الاتفاق مع صاحب الارض او اصحابها او اي  
شخص له منفعة في اية ارض يقتضيها ذلك المشروع ورأى المجلس التنفيذي ان  
المشروع يقتضي استهلاك تلك الارض دون غيرها فتستملك ويقدر التعويض العادل  
الذي يدفع من اجلها بمعرفة لجنة تحكيمية .

( ٢ ) تعين اللجنة التحكيمية من قبل محكمة بدائية وذلك بناء على استدعاء يقدمه

Handwritten signature or mark.

هكذا من الأصل



للشئ، ويعلن هذا الاستدعاء الى جميع من لهم منفعة بذلك الارض الذين لهم الحق ان يحضروا امام المحكمة بالذات او يرسلوا بمحاميتهم رتباً لف اللجنة من احدى قضايا محكمة بدائية كرئيس وموظف من كل من مصالح تسجيل الاراضي والزراعة واربعة اشخاص آخرين من اصحاب الاراضي في المقاطعة الواقعة بالارض المستملكة، وكل شخص له منفعة بالارض المستملكة مباشرة او بالواسطة وله منفعة ايضاً بآية صورة مع اي شخص له حق فيها لا يكون عضواً في اللجنة.

(٣) يحق للشئ، ولاي شخص له منفعة في الارض المذكورة ان يحضر امام اللجنة اما بالذات او يرسل بمحاميه.

(٤) تقدر اللجنة التعمير بحسب شأن الاراضي المجاورة لها والتي هي من نوعها بصرف النظر عما قد يكون للأرض من غن خاص لغايات الشئ.

يعطى اعلان بواسطة محكمة البدائية يشعر باجتماع اللجنة الى جميع من لهم منفعة في الارض المذكورة بالذات او يترك في محال اقامتهم العادية او المعروفة في شرق الاردن على ان لا يكون ذلك اقل من خمسة عشر يوماً قبل الاجتماع وفي حالة تنقيب اولئك الاشخاص عن شرق الاردن وتصدر العثور عليهم يبلغ الاعلان الى مختار القرية او الحي الواقع فيه الارض او الى شيخ العشيرة اذا كان الاشخاص من افراد العشائر ويلصق على محل ظاهر من الارض يملأ في جريدة متداولة في شرق الاردن ولذلك يعطى للشئ الاعلان عن اجتماع اللجنة قبل خمسة عشر يوماً على الاقل.

٧ - مدة استئناف قرارات المحكمة البدائية فيما يتعلق بالاستملاك خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ.

٨ - تقدر محكمة البدائية نفقات اعضاء لجنة التحكيم وتأمير الشئ بدفعها ويجوز للمحكمة ايضاً ان تأمر ايضاً بان يودع في الخزينة المبلغ الذي تراه مناسباً بصورة التأمين قبل اجتماع اللجنة.

٩ - (١) يدفع للشئ قيمة التعمير التي تحكم بها لجنة التحكيم الى اي فرع من المصارف العمالي او للمصرف الزراعي في شرق الاردن وتفيد لحساب خاص وتوزع على الاشخاص المستحقين لها تحت ملاحظة رئيس المحكمة البدائية.

(٢) تحمل جميع الاختلافات التي قيد تنشأ بشأن الاشخاص المستحقين او بشأن حصصهم من قبل المحاكم النظامية واذا كانت قيمة الحصص المدي بها لا تزيد على خمسين جنيهاً فلسطينياً فتقام الدعوى في محكمة صلحية واذا كانت هذه القيمة تزيد على خمسين جنيهاً

فتقام الدعوى في محكمة بدائية ويستأنف قرار المحكمة الصاحبة أو المحكمة البدائية وفقاً لاصول الاستئناف في الدعاوي المحقوقة .

١٠ - تسجل الارض المستملكة باسم المنشئ الذي له الحق في حيازة الارض المذكورة فوراً بعد دفعه قيمة التعويض وفقاً لاحكام المادة السابقة واذا رفض اصحاب الارض او الشاغلون لها السماح للمنشي بحيازة الارض كما تقدم ذكره فيجوز للمنشي ان يقدم طلباً الى رئيس المحكمة البدائية الذي اذا اقتنع ان للمنشي الحق في حيازة الارض بموجب هذه المادة فإنه يصدر قراراً يقضي بتسليم الارض وينفذ هذا القرار بنفس الصورة التي ينفذ بها حكم المحكمة .

١١ - (١) اذا اخذت الحكومة او البلدية ارضاً بموجب هذا القانون بقصد توسيع طريق موجودة فيجب ان يكون المقدار الذي توسعت الطريق به على كلا الجانبين متساوياً الا اذا كانت مراعاة ذلك تغير استقامة الطريق ولا يحق لصاحب الارض المستملكة لتوسيع الطريق ان يطالب بالتعويض ما لم تكن المساحة التي اخذت منه تزيد على ربع مجموع مساحة القطعة التي يملكها اما اذا ثبت انه سيحصل له ضرر فوق العادة ان لم يدفع له تعويض فيجوز للجانس التنفيذي ان يمنح التعويض الذي يراه مناسباً مراعاة في ذلك ظروف القضية .

ولكن اذا كانت الارض المأخوذة تزيد على ربع مجموع مساحة قطعة الارض التي يملكها ذلك الشخص فيدفع التعويض عن كل زيادة بمقتضى احكام هذا القانون .

(٢) اذا ثبت للمحكمة بناء على الدعوى التي يقيمها صاحب الارض ان المنشئ لم يباشر خلال ثلاثة سنوات من تاريخ حكم المحكمة القطعي القاضي بالاستملاك الاشغال العمومية التي يقتضيها المشروع فلها ان تقرر اعادة تلك الارض الى صاحبها بعد ان يكون قد دفع بدل التعويض الذي استملكته به .

وان كان قد لحق ضرر بالارض من فعل المستملك فلصاحب الارض ان يضمه ذلك الضرر .

١٢ - (١) اذا ارتفعت بسبب الاستملاك قيمة ارض واقعة ضمن نطاق البلدية وذلك بخروجها الى وجه الطريق او بتوسيع الطريق التي هي عليها او بسبب ازدياد وجه الطريق بأية صورة كانت فيحق للبلدية ان تحصل من اي شخص ارتفعت قيمة ارضه



بهذه الصورة شرفية لا تزيد على ربع مقدار تلك الزيادة على شريطة ان تكون البلدية قد قدمت طلباً بذلك خلال سنة واحدة من يوم انجاز الاشتال التي سببت هذه الزيادة في القيمة و يشترط عند فرض شرفية بموجب هذه المادة ان يكون قد تقرر دفع تعويض عن الارض التي اخذت من اجل توسيع الطريق على انه يجوز ان يجري التماس بين القيمة والشرفية المستحقة بموجب هذه المادة .

( ٢ ) كل خلاف ينشأ عن الزيادة في قيمة الارض بالمعنى الذي تضمنته هذه المادة وعن قيمة تلك الزيادة يحل بالصورة المبينة في هذا القانون لاجل تقدير التعويض الا اذا كان هنالك اتفاق بين الطرفين يقضي بخلاف ذلك .

( ٣ ) تدفع الشرفية المستحقة على المالك على اربعة اقساط متساوية خلال اربع سنوات وعند تأخر المالك عن دفعها تحصل منه وفق قانون تحصيل رسوم البلدية المعمول به اذ ذاك .

١٣ - يطال العمل في شرق الاردن بقرار الاستهلاك للمنافع العمومية الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦ والتعديل الجاري بالقانون المؤرخ في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٢ وقانون الاستهلاك الجديد للبلديات المؤرخ في ٧ ربيع الاول سنة ١٣٣٢ على ان العمل بهذا القانون لا يلغى اي بيع او شراء او هبة او اي تصرف قد تم بموجب القرار والقوانين المذكورة .

١٤ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية مأموران بانفاذ هذا القانون .

١٤-١-١٩٣١

« عبد الله »

عن رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهدى

هكذا من الأصل

نحس عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن ،

بما اتارأينا استناداً للمادة (٢٩) من القانون الاساسي وبعد الاطلاع على تشييب المجلس التنفيذي ان للمصلحة العامة تقضي باعلان نفاذ القانون الآتي بدون نشر مشروعة مدة شهر واحد كما تقضي به للمادة المذكورة .

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-١-١٩٣١  
نصادق بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي على هذا القانون ونأمر بأصداره فوراً :

### تعميل

#### قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٧

- ١ - يسي هذا القانون قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢١ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - عدلت المادة الثانية من قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٩ المنشور في العدد (٢٥٩) من الجريدة الرسمية الصادر في ١٦ نيسان ١٩٣٠ كمايلي :-  
لا يستوفى رسم عن معاملات انتقال الاموال غير المنقولة بشرط ان يقدم طلب خلال المدة التي تنتهي بتاريخ ٣١ مارت سنة ١٩٣٣ .

٢١-١-١٩٣١

عبد الله

رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

نحس عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن ،

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي ،

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-١-١٩٣١ نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره :

### نيل ثان

#### (لقانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧)

إذا اقتضى تطويق الكبريت واوراق السجاير بالبندول بمقتضى احكام قانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧ فيجوز ان تستوفى عنها ضريبة بندول تعين بنظام يصدره المجلس التنفيذي ويصادق عليه سمو الامير المعظم على ان لا تتجاوز المقادير الآتية :-

هكذا من الأصل

- ٥٠ عن كل كروس من الكبريت لانتزيد عيانه على ١٠٠٠٠ عود او عن كسورها .  
 ١٠ عن كل دفتر سيجارة لانتزيد اوراقه على ١٢٠ ورقة او عن كسورها .  
 ١ عن كل مائة سيجارة تصنع في معامل التبغ او عن كسورها ولو لم تطوق بالبندول .  
 ١٩-١-١٩٣١  
 عبد الله

رئيس الوزراء  
 حسن خالد ابو الهدى

### مشروع

قانون ملحق لقانون الميزانية (١٩٢٩ - ١٩٣٠) لسنة ١٩٣٠

- اسم القانون ١ - يسمى هذا القانون قانون ملحق بقانون الميزانية (١٩٢٩ - ١٩٣٠) لسنة ١٩٣٠  
 ٢ - بما ان المبالغ المبينة في الجدول المرفق بهذا القانون قد انفتت وقدره ٨٦١ اجنيا و ٨٢٣ ملا للاثى عشر شهر التنبيه في ٣١ آذار سنة ١٩٣٠  
 ٣ - فانه يصرح عنها بهذا القانون بانها وضعت وانفتت حسب الاصول لخدمات حكومة الامارة عن السنة المذكورة وانه صودق عليها وسمح بها ومنحت زيادة على المبالغ الموضوعة لهذه الخدم في القانون المذكور .

### الجدول

مل	ل ف	المادة	الفصل
٣٠٠	٦٢	الدين النبوي	٢
٤٦٢	٤٠	ادارة الولايات	٦
٦٤٥	٨	المعتمد البريطاني	٢٢
٦١٥	٧٤٦٢	قوة حدود شرق الاردن	٢٤
٦٦٦	٤٧٥	الآثار (فوق العادة)	٢٥
٦٠٠	٢٣	الصحة العامة (فوق العادة)	٢٠
٥٣٤	٢٦٤٨	مكافحة الجراد	٣١
١٤٠		لجنة الاشراف على البدو	٣٢
٨٢٣	١٠٨٦١		



## مشروع

### تعديل قانون صيانة الاسلاك البرقية لسنة ١٩٢١

- ١ - يسمى هذا القانون تعديل قانون صيانة الاسلاك البرقية لسنة ١٩٢١ .
- ٢ - تعدل المادة الثانية من قانون صيانة الاسلاك البرقية المنشور في العدد ١١٢ من الجريدة الرسمية الصادر في ١ ايلول سنة ١٩٢٦ كما يلي :-  
يكون شيوخ العشائر والقرى المجاورة للخطوط البرقية مكلفين بالمحافظة على سلامة هذه الخطوط و بدفع جزاء تقدي لا يزيد على الخمسين جنيهاً فيما اذا وقع تعد على ماهر مجاور لهم منها ولم يصرف الفاعل .
- ٣ - رئيس الوزراء ووزير العدل والمالية مأمورون بانفاذ احكام هذا القانون .

## مشروع

### قانون الاعفاء من ضريبة البلدية لسنة ١٩٣١

- ١ - يسمى هذا القانون قانون الاعفاء من ضريبة البلدية لسنة ١٩٣١ ويعتبر نافذ المفعول اعتباراً من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ .
- ٢ - لا تدفع ضريبة البلدية او رسومها عن المواد او الاشياء التي ترسل الى حكومة شرق الاردن او قوة جلالة البريطانية .  
توخياً للغرض المقصود من هذا القانون تعتبر (حكومة شرق الاردن) شاملة المعتمد البريطاني وقوات جلالة شاملة قوة حدود شرق الاردن .
- ٣ - اذا قدم متعهد الى حكومة شرق الاردن او الى قوات جلالة البريطانية بضائع واستوفي عنها رسوم بلدية فتعبد البلدية هذه الرسوم الى المتعهد اذا قدم ادلة مقنعة ان البضائع التي استوفي عنها هذه الرسوم قد سلت الى الحكومة او الى قوات جلالة البريطانية .

### لتعليمات الاجازات

- قرر المجلس التنفيذي في البند الثاني من جلسته (٣٢٩) المنعقدة بتاريخ ٨-١-١٩٣١ ان تضاف الفقرة الآتية الى آخر المادة (١٧) من تعليمات الاجازات :-  
( اما المعلومون فيتقاضى المجاز منهم بسبب مرضه راتباً كاملاً عن شهر واحد ثم النصف عن المدة التي يقضيها بعد ذلك في المرض حتى الستة شهور ويجوز للمجلس التنفيذي ان يسمح باعطاء

هكذا من الأشهر

الراتب الكامل عن مدة لا تتجاوز الثلاثة شهور اذا رأى ان ظروف القضية تستوجب هذا السماح)

رئيس الوزراء

في ١٠-٢-١٩٣١

حسن خالد ابو الهدى

## اتفاق

بتنظيم مرور الزيوت المعدنية

« لشركة زيت بترول عراق في بلاد الشرق الاردن »

عقد هذا الاتفاق في اليوم الحادي عشر من شهر كانون الثاني من سنة ١٩٣١ بين رئيس وزراء شرق الاردن عن حكومة شرق الاردن والنيابة عنها ( المعرفة فيما يلي بالحكومة ) من جهة وشركة زيت البترول العراقية المحدودة الضمان التي تأسست في انكلترا والتي مكتبها المسجل في انكلترا واقع في كينغ ولیم ستريت هوس في شارع آرتور من مدينة لندن ( المعرفة فيما يلي بالشركة ) ويعتبر هذا الاصطلاح ايضا استعمالا شاملا الاشخاص الذين تحولت اليهم الشركة او اية شركة تعاون او فرعية انت حسب الاصول او اية شركة اخرى تعترفها الحكومة بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من هذا الاتفاق انها الفت او استخدمت من قبل الشركة لابتاء او صيانة او تشغيل خطوط الانابيب او المصافي او الاشغال الفرعية المتعلقة بها والتي تكون موضوع البحث في هذا الاتفاق من جهة اخرى .

وبما ان الشركة الفت في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩١١ بمقتضى قانون الشركات ( الموحد ) لسنة ١٩٠٨ باسم شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة الضمان وهذا الاسم قد تغير الى شركة زيت البترول التركية المحدودة الضمان اعتبارا من ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩١٢ وهذا تغير الى شركة زيت البترول العراقية اعتبارا من ٨ حزيران سنة ١٩٢٩ وبما انه في اليوم الرابع عشر من شهر آذار ١٩٢٥ عقد اتفاق ( الذي يعرف فيما يلي بالامتياز العراقي وهذا الاصطلاح يشمل اي مدى او تعديل فيه ) بين الحكومة العراقية من جهة والشركة من جهة اخرى والذي بمقتضاه منحت الحكومة المذكورة الشركة حقا منحصر بها دون غيرها في البحث والتنقيب عن زيت البترول والنفط والغازات الطبيعية والاذوكرايت والحفر عليها واستخراجها وجعلها صالحة للتجارة ونقلها وبيعها في وما يستخرج منها بمقتضى الشروط والاحكام المبينة او المذكورة في الامتياز العراقي .

هكذا من الأصل

وبما ان الشركة ترغب فيما يتعلق باستثمار الامتياز العراقي في مد خط او خطوط من الانابيب من العراق الى مرفأ نهائي على شاطئ فلسطين يحترفا هذا الخط ممتلكات الحكومة وفي بناء وصيانة مكاتب في تلك الممتلكات ومحطات المضخات ومعامل ومخازن وصهاريج لحزن الزيت والماء وجهود ودور سكنى المستعملين وخطوط حديدية وترامواي وجارات هوائية ومارق وعربات وكابلات فوق الارض وتحتها وعبارات ووسائل نقل برية ومائية وهوائية ومطارات وكابلات كهربائية فوق الارض وتحتها وخطوط برفية وهوائية واجهزة لاسلكية ومصافي وخزانات ومستشفيات ومشاريع لتوليد القوة وخطوط زيتية وغازية ومائية ظاهرة او مدفونة او مضمورة واعمال اخرى (سواء كانت من النوع المذكور في اعلاه او لم تكن) مختصة به او مضافة اليه (والتي تشملها فيما يلي بجملة لفظة المشروع)

وبما ان الحكومة ترغب في تسهيل للمشروع بالطرق المعبية في هذا الاتفاق لقاء ما ستأله البلاد من الفوائد من المشروع قد تم الاتفاق بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي :

#### « المادة الاولى »

الحقوق الممنوحة للشركة تمنح الحكومة الشركة بهذا الصك الحق المرف فيما يلي ( بالامتياز ) في انشاء خط انابيب او اكثر وما يتفرع عنها من الاشغال وصيانتها وتشغيلها والقيام بجميع ما يلزم للمشروع بموجب الشروط الآتية .

#### « المادة الثانية »

مدة الامتياز تكون مدة الامتياز سبعين سنة من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .  
تقديم المخططات على الشركة قبل المباشرة في مد خط الانابيب ان تقدم للحكومة مخططات تبين فيها الاراضي التي يمد فيها خط الانابيب والاراضي التي تقام عليها محطات المضخات او مصافي او اشغال اخرى نائدة للمشروع على ان تكون هذه المخططات من نوع يمكن الحكومة من معرفة ملكية تلك الاراضي .

نكون خطوط الانابيب متلاصقة اذا رغبت الشركة في مد اكثر من خط واحد من الانابيب فيجب ان تكون خطوط الانابيب متلاصقة تكون خطوط الانابيب التي تمدها متلاصقة على انه يجوز للشركة اذا وجدت ضرورة لمد خطوط انابيب غير متلاصقة ان تمد تلك الخطوط بعد ان تكون قدمت اولاً المخططات بالصورة المذكورة وحصلت على موافقة الحكومة على مد خطوط الانابيب بمقتضى المخططات المذكورة بشرط ان لا تحبس هذه الموافقة او تؤخر لاسباب غير معقولة .



تنتهي الحقوق الممنوحة للشركة بموجب هذا الاتفاق عند انتهاء الامتياز  
وتصبح اموال الشركة غير المنقولة وجميع الاشياء الثابتة في الارض الموجودة في  
شرق الاردن والتي هي جزء من المشروع ملكا للحكومة دون مقابل على انه اذا  
طلبت الشركة تجديد الامتياز - قبل ستة اشهر على الاقل - من تاريخ انتهاء  
لتعهد الحكومة ان تنتظر بمطاف الى تجديد الاتفاق او تجديده بموجب شروط يتفق  
عليها بشرط انه يجوز للحكومة ان تطلب من الشركة عند انتهاء مدة الامتياز  
تقل اي من الاشياء الثابتة المذكورة عددا خط او خطوط الانابيب التي تطلب  
الحكومة بصورة معقولة من الشركة تحملها .

تسليم الاموال  
حين انتهاء  
مدة الاتفاق

الشركة الحق في النزول الى الحكومة عن جميع الحقوق المذكورة ادناه  
بصورة دائمة بعد ان تعطي اعلانا خطيا قبل ثلاثة اشهر بمزمها هذا وينتهي  
هذا الاتفاق تماما بالتاريخ المعين للانتهاء في الاعلان المذكور واذا اعطي هذا  
الاعلان خلال ٢٥ سنة من تاريخ هذا الاتفاق فيحق للشركة ان تنقل حين الانتهاء  
المذكور جميع الآلات والابنية واللوازم والمساكن والاموال من كل نوع معنوة  
من جميع الضرائب والرسوم على انه يجوز للحكومة ان تشتري خلال مدة ثلاثة  
اشهر من استلام الاعلان المذكور هذه الاشياء بثمان يساوي بدل المثل في ذلك  
التاريخ مع نقصان الثمن بواسطة الاستعمال الذي يتفق عليه وعند عدم الاتفاق  
يقرر بمقتضى المادة الثانية والعشرين .

النزول عن  
الحقوق

#### المادة الثالثة

الاماكن المقدسة لا يجوز اقامة اشغال تتعلق بالمشروع ضمن حدود المقابر او الاماكن المخصصة  
للعادة او الاماكن الالهية التاريخية المدرجة في جدول الآثار او المعينة في  
قوانين العاديات وانظمتها .

الآثار القديمة الاشغال الصناعية والآثار القديمة التي تكتشف اثناء القيام بالانشاءات  
تكون تابعة للانظمة المختصة بها .

#### المادة الرابعة

اعفاء للمتوجات لا تستوفي ضريبة التوريد وضريبة المرور ( الترانسيت ) او التصدير  
من الضرائب او ضريبة اخرى او اية رسوم مالية من اي نوع على زيت البترول والنفط  
والازو كرايت والغازات الطبيعية سواء اكانت في حالتها الاصلية او في اي حالة من

متفرعاتها وسواء قصدت بيعها بطريق الترانسيت أو استعملت في أعمال المشروع الصناعية .  
**البيع في الاسواق المحلية** اذا باعت الشركة في شرق الاردن شيئاً من المنتجات المذكورة خاماً او مصفاة لاستهلاكها بشرق الاردن أو استعملت لأغراض غير التي تعود الى المشروع فتكون تابعة لنفس العوائد والرسوم المالية بما فيها رسوم التوريد كما هي مفروضة في شرق الاردن على ما يمثّلها من المنتجات .  
 شروط بيع هذه المنتجات في الاسواق المحلية يكون موضوع اتفاق بين الحكومة والشركة .

#### المادة الخامسة

**الرسوم الجمركية** يحق للشركة ان تستورد الى شرق الاردن دون ان تدفع رسوما جمركية ورسوم ورسوم التوريد والتسيلات بلدية او رسوم اخرى ( التي يشار اليها فيما يلي بصورة اجمالية برسوم التوريد ) جميع اللوازم والمهمات والمواد والاشياء الاخرى منها كانت لازمة لاشغال المشروع ووسائل النقل بما فيها جميع مهمات المكاتب او البيوت او المستشفيات او مهمات ابنية اخرى التي هي ملك الشركة وتستعمل لاشغالها ( ويشار الى جميع هذه اللوازم والمهمات والمواد والاشياء جملة واحدة فيما يلي بمواد ) .  
 اذا باعت الشركة المواد التي استوردت معفاة من رسوم التوريد لتستعمل بشرق الاردن فتكون تابعة لرسوم التوريد المفروضة في وقت البيع على ييم مواد ثنائها والشركة تدفع هذه الرسوم .  
 يحق للشركة ان تصدر ثمانية دون دفع رسوم مواد استوردت معفاة من رسوم التوريد .

بالنظر الى ماهية المشروع الاستثنائية تمنح الحكومة الشركة - اذا اقتضت الحاجة - تسهيلات خاصة لتوريد مواد في اماكن موافقة للشركة وتأخذ بتصدي وتوريد مواد في جميع الاوقات ليلا او نهارا وفي ايام العطلة العمومية .  
 وتتعهد الشركة من جانبها باقامة اية ابنية خاصة ضرورية لهذا الغرض وصيانتها وبدفع ما يفرضه النظام من الرسوم الانصافية التي يجب ادائها للموظفين الجمارك .  
 جميع الاشياء والمواد التي يستوردها او يصدرها مستخدمو الشركة لاستعمالهم الشخصي او التي تستوردها الشركة لبيعها مستخدمينها تكون تابعة لرسوم التوريد المعمول بها .

هكذا من الأشغال

لاتعاد الرسوم المستوفاة عن المواد التي اشترتها الشركة محلياً غير ان الطلبات التي تقدمها الشركة للتجار المحليين لمواد هي بموجب هذا الاتفاق معفاء من رسوم التوريد تكون ايضاً حين توريدتها معفاء من رسوم التوريد . يجب ان تعلن سلطة الجمر من جميع هذه الطلبات التي يجب ان تعزز بشهادة موقع عليها بالنيابة عن الشركة ومصدقة من سلطة الجمر . تشعر بان هذه الطلبات قدمت على حساب الشركة وللحاجات التي يقتضيها المشروع .

#### المادة السادسة

اجور السكك الحديدية يجوز للشركة ان تستعمل فيما يتعلق بانشاء المشروع وصيانه وتشغيله خطوط السكك الحديدية وفروعها الموجودة بشرق الاردن بموجب تعريفة اجور تنفق عليها ادارة السكة الحديدية والشركة على اساس تخفيض الاجور العادية بصورة خاصة خلال المدة التي يمد فيها خط او خطوط الانابيب بالنظر لكثرة حمولة الشركة وركابها العديدين المنتظر نقلهم بقدر ما يوافق هذا التخفيض الالتزامات الدولية ويجوز للشركة ان تقدم علاوة على ذلك قاطراتها وعرباتها خلال المدة المذكورة اذا كانت ادارة السكة الحديدية لا تستطيع ان تقدم القاطرات والعربات المناسبة او تقوم بحركات النقل للشركة دون ان يسبب ذلك تأخيراً غير معقول .

#### المادة السابعة

انشاء سكة حديد تمنح الحكومة الشركة الحق في انشاء سكك حديدية يقتضيها المشروع اذا لم من قبل الشركة . تف بمطالب الشركة الخطوط الحديدية وفروعها الموجودة او المصم انشاؤها . تتعهد الشركة قبل الشروع في هكذا انشاءات عدا انشاء خط تقال ان تودع الحكومة مشروع انشاء السكة الحديدية وصيانتها وتشغيلها وتحصل على موافقتها عليه وتقوم بانشاؤها وصيانتها وفق المشروع المذكور . وفي حالة ممارسة الشركة حق انشاء خط سكة حديدية فلا يستعمل هذا الخط لنقل ركاب الجمهور او حيواناتهم او بضائعهم ولذا لا يكون للشركة حقوق النقل العمومي ولا تكون تامة للمسؤوليات المترتبة عليه فيما يتعلق بالسكة الحديدية غير انه يجوز نقل موظفي الحكومة ومهماتهم بموجب شروط يتفق عليها مع الحكومة .

هكذا من الأصل



يحق للحكومة اذا اقتضت المصلحة العامة ان تشتري اي خط حديدي انشأته الشركة لايقل اتساع عرضه على ٢٧٦٢٠٠ من المتر ثمن يتفق عليه او اذا لم يتفق عليه يمين بمقتضى المادة الثانية والمشرين من هذا الاتفاق . غير انه يترتب على الحكومة ان تنقل جميع بضائع الشركة وركابها على اي خط حديدي اشترى بالضرورة المذكورة بشروط تتفق عليها الحكومة والشركة .

«المادة الثامنة»

يكون للشركة نفس الحقوق التي للجمهور في استعمال الطرق التي تشأ بشرق الاردن .

لا يحق للشركة ان تطالب باية اعانة من الزادات العامة لتفقات انشاء الطرق التي تقيمها او صيانتها لمقاصد المشروع .

«المادة التاسعة»

تعهد الشركة ان تستخدم بشرق الاردن لمقاصد المشروع عمالا محليين على انه اذا كانت عدد العمال المحليين اللاحقين غير كاف فيجوز للشركة بموافقة الحكومة ان تدخل ما تحتاجه من العمال الى شرق الاردن وتعهد الحكومة ان تمنح تسهيلات خاصة لادخالهم لمقاصد المشروع بشرط اذا ادخل هؤلاء العمال فالشركة تعهد عند اتمام الغرض الذي ادخلوا من اجله ان تعيد الاشخاص الذين دخلوا بهذه الصورة الى بلادهم اذا لم يحصلوا على موافقة الحكومة على بقاءهم في شرق الاردن . يحق للشركة ان تنظم دورات عملها بصورة تكفل القيام بانشاء المشروع وصيانتة وتشغيله ليلا ونهاراً وفي العطلات العمومية .

اذا احتيج اثناء القيام بأعمال انشائية او تصليحية خاصة الى عدد كبير من العمال كاجراءات موقفه فتمنح الحكومة تسهيلات خاصة لحركة عمال الشركة ومركباتها ومهاتها ليلا او نهاراً بكل خربة ودون معارضة الى بعض نقاط في الحدود يتفق عليها .

مع مراعاة ما يقتضيه المشروع بصورة خاصة لعدم توقيف العمل تمنح الحكومة في جميع الاوقات التسهيلات اللازمة لحركة هيئة ادارة الشركة ومستخدميها وموادها في نقاط على الحدود المتفق عليها وستنظر الحكومة بين المطف

المال الشركة

لدارق

بناء الدارق من

قبل الشركة

العمال

اجياز الحدود

هكذا من الاجل

وان امكن تقابل بالمثل الترتيبات التي تحصل عليها الشركة في هذا الخصوص من حكومات البلاد المجاورة .

تدفع الشركة بعد الاتفاق مع الحكومة جميع النفقات غير الاعتيادية التي تكبدتها دوائر الحكومة في اجراء تسهيلات هذه التنقلات في نقاط الحدود المتفق عليها .

يجوز للحكومة ان تمنع لمصاحبة الامن العام اي شخص استخدمته الشركة من الدخول الى اية بقعة معينة او البقاء فيها .

#### التقييدات

##### المادة العاشرة

#### فرض الضرائب

لا تفرض ضريبة ملك او ضريبة الدخل او اي نوع من الضرائب او الرسوم المالية على الشركة عن اموالها او عن مستخدميها او عن دخلها او عن اموالها المتداولة او عن تشغيل المشروع الاعلى الارباح الناشئة عن مبيعات متوجاتها لاجل يعم الثانية في الاسواق المحلية ولاستهلاكها في شرق الاردن مما يزيد على ما يحتاجه المشروع على ان لا يشمل هذا الاعفاء ارباح اسهم الشركة الموزعة على المكلفين من اهالي شرق الاردن او رواتب المستخدمين بقدر ما هم مكفون به من الضرائب بموجب قوانين شرق الاردن .

تكون الشركة تابعة لرسوم الطوابع ورسوم التسجيل .

ان ما تقوم به الشركة على نفقتها (اذاشاءت) فيما يختص بالتدريس والترتيبات الصحية والحفراء والماء والنور وخدمات اخرى تكون عادة من شومون البلدية ضمن حدود المواقع المحرزة لمصافيها وصهاريجها ومحطات مضخاتها واشغال اخرى بماثلها فتعفى الشركة من دفع ضرائب هذه الخدمات بقدر ما تقوم فيه بهذه الخدمات .

ومن جهة اخرى تكون الانشاءات التي تقيمها الشركة في شرق الاردن او العمليات التي قد تقوم بها فيها والتي ليست من اجل تشغيل المشروع او التي لا يقتضيها تشغيل المشروع تابعة لجميع الالتزامات التي تسري على الجمهور، وتابعة لجميع الضرائب والرسوم التي تستوفي بمقتضى القوانين المعمول بها في ذلك الوقت .

## المادة الحادية عشرة

يحق للشركة ان تمد وتشغل خطوط البرق والهاتف فوق الارض وتحتها او ان تضع اجهزة لاسلكية لتأمين الخابرات بين مراكز المصحات المختلفة والمكاتب ومؤسسات اخرى عائدة الى مشروع الشركة بحيث تستعمل خطوط البرق والهاتف والجهاز اللاسلكي بصورة منحصرة بمقاصد المشروع وتكون خاضعة لاشراف الحكومة ويجب ان لا تنشأ او تشغل بالصورة التي تتعرض لتشغيل البرق او الهاتف او الاجهزة اللاسلكية العائدة للسلطات البريدية والعسكرية في شرق الاردن او لاي شركة او شخص يشغل في ذلك الوقت في امتياز بالبرق والهاتف والاجهزة اللاسلكية .

يسمح عند ميسر الحاجة لموظفي الحكومة المسؤولين عن الامن العام ان يستعملوا بصورة معقولة هذه الاجهزة .

يحق للشركة ان تستعمل من اجل المشروع اية خدمة عمومية في شرق الاردن كالبرق والبريد والهاتف وغيرها بشرط ان تدفع الشركة الاجور المفروضة عادة على المشروعات الصناعية الاخرى اذا كان هنالك اجور .

## المادة الثانية عشرة

يحق للشركة ان تستعمل اي نوع من وسائل النقل البرية او المائية او الجوية لتقلات موظفيها او موادها بشرط مراعاة القوانين والانظمة المتعلقة باستعمال وسائل النقل المذكورة

## المادة الثالثة عشرة

مع مراعاة الحقوق الموجودة بحق الشركة ان تستعمل مجاناً لمقاصد المشروع التراب للتوفر والطين والزلط والكس والبص والحجارة وما شاكلها من المواد العائدة الى الحكومة على ان تدفع الشركة رسوم الرخص المقررة لاستخراج هذه المواد .

يجوز ان تحتطب الاخشاب والحطب اللازم للمشروع من حراج الحكومة بشروط وبموجب الانظمة المختصة بذلك بقدر ما يكون ذلك متوفراً على ان تراعى الحقوق الموثوقة وصيانة الحراج .



المياه

#### المادة الرابعة عشرة

يحق للشركة من اجل الاعمال المنحصرة بالمشروع والاتفاق مع الحكومة ومع مراعاة الحقوق الموجودة ان تحفر بآبار وتبني سدوداً وتجمع المياه الجارية على سطح الارض وتحفظها وان تتخذ فضلاً عن ذلك الوسائل اللازمة لتأمين المياه للمشروع من غير رسم او اجرة عدا ثمن اية ارض احزرت لهذا الغرض وفق احكام المادة الخامسة عشرة.

يحق للشركة بموافقة الحكومة ان تأخذ كميات من مياه الانهر والبحيرات التي تخص الحكومة او التي تحت مراقبتها في شرق الاردن حسبما توافق الحكومة على لزومها لمقاصد المشروع ويشترط في عمل ذلك ان توفي اولاً الحقوق الممنوحة او المحرزة قبل ذلك ويترب على الشركة ان لا تحرم في اي حال من الاحوال الاهلين من اخذ المقدار اللازم من المياه للمصالح البيئية والصناعية والزراعية ولسقي الحيوانات وري الاراضي.

اذا وافقت الحكومة على ان المياه الممنوحة او المحرزة حقوق خاصة لاستعمالها مطلوبة لمقاصد المشروع فالحكومة تستملكها بالصورة المنصوص عليها في القانون على حساب الشركة من جميع الوجوه على ان لا يحرم هذا الاستهلاك في اية حالة من الاحوال الاهلين من اخذ الكمية اللازمة من المياه للمصالح البيئية والصناعية والزراعية ولسقي الحيوانات وري الاراضي.

تتخذ الشركة جميع الوسائل اللازمة لجعل فضلات المياه من الآلات والاجهزة قابلة للاستعمال محلياً.

ليس في هذا الاتفاق ما يعفي الشركة من تحمل دفع اثمان المياه التي تقدمها اليها السلطة المحلية.

#### المادة الخامسة عشرة

للالاراضي الاميرية على الحكومة ان تؤجر الشركة لمدة لا تزيد على مدة هذا الاتفاق الاراضي المخصصة بها اذا وافقت على ان المشروع يحتاج اليها على ان تدفع الشركة تعويضاً معقولاً في حالة اخراج المزارعين من اراض مزروعة.

وعلى الشركة ان تدفع ايجاراً طفيفاً عن الاراضي القفر المستأجرة لمسد خط او خطوط من الانابيب فيها او اقامة محطات المضخات او صهاريج او مصاف

هكذا من الاصل

او تسهيلات نهائية عليها او انشاءات اخرى يحتاج اليها العمل خلال مدة  
الانشاءات . اما في الاحوال الاخرى فيترتب على الشركة ان تدفع ايجاراً  
بنسبة قيمة الارض المؤجرة على ان لا تزيد قيمتها على قيمة الاراضي التي تملكها  
والمجاورة لها تماماً .

الاراضي الحصوصية تحرز الاراضي التي يقتضها المشروع والتي لا تخص الحكومة بالاتفاق  
عليها بين الشركة واصحابها واذا لم يتفق عليها ورأت الحكومة ان استملاك هذه  
الاراضي لازم للمشروع فتستملكها على نفقة الشركة من جميع الوجوه بمقتضى  
احكام القوانين والانظمة المرعية الاجراء في ذلك الوقت .  
تسجل الاراضي التي استملكت جبراً باسم الحكومة وتوهمجر للشركة  
يبدل ايجار طفيف لمدة لا تزيد على مدة هذا الاتفاق .

#### المادة السادسة عشرة

تتخذ الحكومة بالاتفاق مع الشركة الوسائل الموافقة لتأمين المحافظة  
الاعتيادية على المشروع وعلى مستخدمي الشركة .  
تعهد الشركة ببناء اماكن لقوات الشرطة على نفقتها في نقاط تنفق  
الحكومة مع الشركة على ان هذه الاماكن من التدابير اللازمة للمحافظة بسبب  
عدم وجود قوة كافية من الشرطة في تلك النقاط .  
وعلى الحكومة ان تتخذ من القيام بالانشاءات المختصة بالمشروع والاتفاق  
مع الشركة ومعاونتها وسائل خاصة للمحافظة حسبما يظهر لزوم لذلك .  
تقوم الشركة بجميع النفقات التي تتكبدها الحكومة في تنفيذها احكام  
هذه المادة .

#### المادة السابعة عشرة

اسم الشركة متى عرضت الشركة لمقاصد المشروع اسما من اسهم المشروع على الجمهور  
تنتج قوائم الاشتراك بشرق الاردن في عين الوقت الذي تفتح فيه قوائم الاشتراك  
في محلات اخرى .

الامن

هكذا من الاصل

## المادة الثامنة عشرة

على الشركة ان تعمل على الشركة ان تعمل في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ هذا الاتفاق  
بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٦  
بمقتضى احكام قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٦

## المادة التاسعة عشرة

للعمل العمومي على الشركة ان تتخذ حالا بعد انفاؤها مع حكومات البلاد الاخرى  
التي ترغب ان تد فيها خط او خطوط الانابيب الترتيبات المقولة للقيام بمقاصد  
هذا الاتفاق ولكن اذا تأخر عقد الاتفاقات المذكورة الى ما بعد اثلاث سنين  
من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق او اذا لم تنجز الشركة مع مراعاة احكام  
المادة الحادية والعشرين مد خط او خطوط الانابيب المشار اليها على المخططات  
المقدمة بمقتضى احكام المادة الثانية عند انقضاء ثماني سنوات من عقد الاتفاقات  
المذكورة فيكون للحكومة عندئذ الحرية والصلاحيات في الفاء هذا الاتفاق .

## حيانة الحكومة

على الحكومة ان تتخذ جميع الوسائل المعقولة لتسهيل القيام بمقاصد هذا  
الاتفاق في المنطقة التي تجري فيها اعمال المشروع وعندما تدخل الحكومة  
بالمفاوضة في أي اتفاق او رخصة او امتياز او منحه او تأييده عدا هذا الاتفاق  
عليها ان تصون حقوق الشركة المحرزة بمقتضى هذا الاتفاق .

تتمتع الشركة بالتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب الفساد الى  
التربة والهواء والماء الجاور الى اجهزتها . غير ان الحكومة تعترف ان في  
بعض الظروف لابد من تسرب الفساد الى درجة بسبب نوع عمليات استخراج  
الزيت ونقله وبناء على ذلك لا تكلف الشركة بالتخاذ اية وسائل لمنع هذا  
الفساد الذي ليس من المقبول ان يطلب من الشركة ان تتعهد به .

## «المادة العشرون»

للأعمال والضرر لا تكون اية مخالفة لهذا الاتفاق مسببة لغیر العطل والضرر النسبي يعين  
بالرضى او بمقتضى المادة الثانية والعشرين من هذا الاتفاق .

## «المادة الحادية والعشرون»

للتعريف التهربية اي تقصير او سهو يقع من الشركة او الحكومة او أي مأمور حكومة  
اثناء مراعاتهم او قيامهم بالهود او الاتفاقات او الشروط المذكورة في هذا



الاتفاق والمترتب على أي فريق مراعاتها أو القيام بها لا ينشأ عنه حق أو ادعاء على أي الفريقين أو يلحق بأي صورة ضرراً به أو يعتبر إخلالاً بهذا الاتفاق إذا اقتنع الفريق الآخر أن ذلك قد نشأ عن الأسباب الآتية وهي الأزمات السياسية أو الثورات أو الاضطرابات أو الحرب أو إضراب العمال عن العمل أو أي أمر آخر خارق للمادة وظروف غير متوقعة التي يمكن اعتبارها بصورة معقولة أنها فوق قدرة أي فريق لهذا الاتفاق.

#### المادة الثانية والعشرون

إذا نجح في أي وقت في غضون مدة هذا الاتفاق أو بعد ذلك أي شك أو خلاف أو نزاع بين فريقين هذا الاتفاق يتعاقب بتفسير هذا الاتفاق أو تنفيذه أو ما ذكر في أو ما يتفق به أو بحقوق المتعاقدين أو مسوء ليتها بتفتي هذا الاتفاق وتعذر عليها حسمه بأية صورة كانت فيحال الأمر إلى حكّامين ينتخب كل من الفريقين واحداً منها وينتخب الحكمان فيصلا قبل المشروع في التحكيم وعلى كل من الفريقين أن يعين حكمه في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب الخطي لذلك من الفريق الآخر وإذا لم يتفق الحكمان على انتخاب الفصيل فيعين الفريقان بالاتفاق فيصلا وإذا لم يتفقا على ذلك فيطلبان إلى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة أن يعين فيصلا. يعتبر قرار الحكّامين أو قرار الفصيل فيما إذا اختلف الحكمان في الرأي قطعياً. يكون مكان التحكيم حسبما يتفق عليه الفريقان وإذا لم يتفقا فيكون لندن.

#### المادة الثالثة والعشرون

للمعاهدات الدولية لا يفسر هذا الاتفاق بصورة يفرض على الحكومة أي التزام يتعارض مع الالتزامات والامتيازات المترتبة عليها بموجب أية معاهدة دولية أو بصورة تخفف أو تحط من إبرة الحقوق أو امتيازات تنشأ عن امتياز أو اتفاق حالي تكون للوجود تسود الحكومة ملزمة فيه.

#### المادة الرابعة والعشرون

شريطة تحويل يلى يمين الشركة أن تحول هذا الاتفاق أو أية مصلحة فيه أو أية صلاحية ممنوحة هذا الاتفاق بوجهه أو تنصرف بها بشرط أن تحصل أولاً على موافقة الحكومة الخطية على ذلك على أن لا تحبس هذه الموافقة أو تؤجل لأسباب غير معقولة.

التحكيم

هكذا من الأشهر

## المادة الخامسة والعشرون

لما وُاش ان المرامش في هذا الاتفاق هي فقط لتسهيل الاشارة ولا توثق على اساس هذا الاتفاق او تفسيره .

## المادة السادسة والعشرون

الاتفاق نظم هذا الاتفاق باللغتين الانكليزية والعربية وعلى الفريقين ان يرفعا على نسختين باللغتين الانكليزية باللغة الانكليزية ونسختين باللغة العربية ويكون لكلتا النسخين نفس المشروعة والعربية الا انه في حالة اختلاف بينهما في تفسير مادة او مواد اخرى من هذا الاتفاق فيسود النص الانكليزي .

تم في عمان في اليوم ١١ من كانون الثاني من سنة ١٩٣١  
التوقيع : ( حسن خالد ابو الهدى ) وقع عليه رئيس وزراء شرق الاردن  
بمضور مستشار العدلية

سيتون

التوقيع : ج . سكلروس .  
وقع عليه  
بالنيابة عن شركة زيت البترول العراقية  
المحدودة الضمان بمقتضى وكالة مؤرخة في  
٣٠ تشرين اول سنة ١٩٣٠

بمضور

التوقيع : ( كوكس )  
المستشار البريطاني . شرق الاردن

## قزار الدايوان الخاص

« بتفسير القوانين والانظمة »

( رقم ٧ )

اجتمع الديوان الخاص في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٣١ برئاسة وزير العدلية ابراهيم بك هاشم  
مؤلفاً من المستر س . ر . و . سيتون المستشار القضائي وتوفيق بك ابو الهدى السكرتير العام وشكري  
بك شعشاعه مدير الواردات وتوفيق بك سبوع عضو محكمة الاستئناف اعضاء .  
قري كتاب مدير الاراضي رقم ١٠ - ١٧٣٠ المؤرخ في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٠ الذي

يطلب فيه رأي الديوان الخاص فيما اذا كان ممكنا تسجيل جامع مادبا في دائرة التملك وفقاً مع مراعاة احكام المادة ٩٤ من قانون الاراضي ويلفت النظر فيه الى بلاغ مؤرخ في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٤ يحتوي على تعليمات تسجيل الطرق العامة باسم البلديات والى المادة الثالثة من قانون تصرف الشركات الاجنبية في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٢٧ .

وقرئت المادة ٩٤ من قانون الاراضي فكانت تنص على :-

— ان محلات الصلاة والساحات التي تترك داخل او خارج احدى القرى والقصبات لاجل انتفاع الاهالي اما بجمع العريبات واما بجمع الحيوانات في يحكم الطريق العام لا تباع ولا تشرى ولا يحدث فيها ابنية ولا تفرس اشجار ولا تحصل تصرف احدها بطريق الاستغلال واذا وجد من يقبل ذلك يمكن للاهالي منعه .—

ولدى تدقيق البلاغ الذي نوه به مدير الاراضي وجد انه لا يشير الى الطريق العام نفسها بل الى الارض المتروكة بعد انشاء الطريق وان المادة الثالثة من قانون تصرف الشركات الاجنبية في الاموال غير المنقولة وجد انها تختص بتصرف الهيئات الدينية التي هي اشخاص معنوية فقط ولا علاقة لها بهذه القضية .—

ولدى المذكرة تقرر بالاجماع عدم جواز اعطاء سند تملك يجمع كوقف او خلافة طلالا ان احكام المادة ٩٤ من قانون الاراضي تنص صراحة على منع اي شخص من التصرف بالمحلات المخصصة للعبادة تصرفاً مستقلاً ولان سند التملك شهادة على حق التصرف بصورة مستقلة .

المدير العام للاراضي

المستشار العام

المستشار العام

المستشار العام

مدير الواردات

المستشار العام

المستشار العام

المستشار العام

مدير الواردات

المستشار العام

المستشار العام

قرار

قري. كتاب مدير النافعة المؤرخ في ٢٧-١٢-١٣٠٠ رقم ٦٠٦٣٤٤١٤ وملخصه انه يطلب اخذ رأي اللجنة المالية فيما يتعلق بما اذا كان ينبغي الصاق طوابع على المضايقات والتعبدات التي تطلب من مختار واعيان القرى من اجل القيام باعمال تتعلق بجمعية عامة تعود لاهل القرية كانشاء مدرسة او حفرة او مشروع ماء .

هكذا من الاصل



ولدى المذاكرة في هذه القضية تبين ان مثل هذه المضايقات والتهميدات لا تختلف من حيث  
الماهية عن المضايقات والتهميدات المتعلقة بفتح الطرق العمومية التي تقرر بتاريخ ١٩٣٠/٤/٢٥  
رقم ١٣٠ اعتبارها مستثناة من رسم الدفعة التي استثنت المضايقات والمخططات المتعلقة بإنشاء خانات  
القرى من الرسم المذكور لذلك تقرر اعتبارها غير تابعة لرسم الدفعة بالاستناد الى الفقرة المبحوث  
عنها وعرض ذلك على مدير الخزينة لاجراء المقتضى

في ١٩٣١/٤/٢٥

معضن صبحي  
عضو  
رئيس اللجنة المالية  
شكري

موافق ١٧-٢-١٩٣١

عن مدير الخزينة

شكري

## البلاغات العامة

الصادرة عن رئاسة الوزراء الفخيمة

### قانون تحكيم شرق الاردن ونجد

بما ان القانون الموقت في تحكيم شرق الاردن ونجد لم تطبق احكامه وانتهى امر التحقيق  
دون الاضطرار للاستفادة من نصومه فقد صدرت ارادة صاحب السمو الملكي مولاي الامير  
المعظم بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي بالفائه

رئيس الوزراء

١٩٣١-١-٢٩

حسن خالد ابو الهدى

### قانون الدفعة

بما ان دوائر الحكومة لاتسير على لائق واحد في امر الصاق الطوابع على الاوراق المصرح  
بها في الموقرة (٥٤) للمادة (٩) من قانون التسفيا اي الاستدعاءات المتعلقة بالاستقالة او الاجارة  
او طلب النقل والتحويل احببت ان اوجه انظار الجميع الى ان هذه الاستدعاءات يجب ان تلصق  
بها طوابع الواردات والطوابع الحجازية كبقية الاستدعاءات

عن رئيس الوزراء

١٩٣١/٤/٢٥

توفيق ابو الهدى

## بلاغ رسمي

نظراً لما نشرته الجرائد في البلدان المجاورة من أن بعض أهالي شرق الأردن قدّموا مضابط  
بإلحاح إلى الحكومة لمّا ذكره الشخص المستر باسم (عرار) في العدد (١٥٥٥) من جريدة  
الأردن من أن الحكومة لم تستطع أن تفي بصورة رسمية هذه الأخبار وتصرّح بأنه لم يراجعها أحد  
من مثل ذلك وما نشر من أخبار من هذا القبيل حتى اليوم أثار الأردنيين باجمهم وقلقهم  
فما لبثوا حتى ذلك برفقات الاستنكار والاستهجان الواردة من الزعماء والأعيان رأّت حكومة شرق  
الأردن في بيان الخفايا وتوضيحاً للرأي العام أن تذيب هذا البلاغ لتصرّح رسمياً بما هو آت:  
فقدّم فرد من أهالي شرق الأردن على تقديم أي طلب إلى الحكومة بما اشارت إليه الجرائد  
من أن جريدة الأردن قد نشرت بصورة رسمية أنها هي انجست لم تلتق أي شيء من هذا القبيل  
في الأردن فثبتنا الحقيقة أن هذه الأخبار دست من قبل المدعو مصطفى وهبه التل  
الذي كان في سورية آنذاك على عرض (عرار) وأنه لما أقدم على ذلك وانهم قسموا من  
المدعى من هذه الجريدة ما نشر ما يؤيده ما كان نشره قبلاً في جريدة الكرمل  
في الأردن في شهر كانون الثاني سنة ١٩٣١.

وبناءً على ذلك فإنّ الحكومة ضد الشخص المذكور لتلقيه هذه  
البيانات في شرق الأردن وقلقته وهي تأمل من أصحاب الصحف أن  
لا ينشروا ما نشره في غير صحيفته بدون تروّ لما في ذلك من الضرر بالمصلحة العامة  
وتنشر الجرائد التي لا تروى في نشر أخبار كاذبة  
رئيس الوزراء  
حسن خالد أبو الهدى

١٧-٢-١٩٣١

تقرير مدير الأراضي الأميرية لسنة ١٩٢٩ \*

تسليم صلاحية الحولة في بموجب أحكام المادة الثالثة من قانون تقرير مدير الأراضي  
الأميرية لسنة ١٩٢٩ أعين المواطنين الآتية أسماء أعضاء اللجنة الأراضي في مادبا:  
قام مقام مادبا.

٢ - موظف من دائرة الاراضي ( يعينه مدير الاراضي )

٣ - مأمور تسجيل مآدبا

١٩٣١ ٦٢ ٦٨

رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

### الحج الى مكة المكرمة

لعام ١٩٣١ الموافق لسنة ١٣٤٩

ستتبع في هذا العام بشأن ظاهي السفر للحج نفس الترتيبات التي اتبعت في السنين السابقة ( تعاميم مديرية الصحة رقم ٢٣٣ وتاريخ ١-٣-١٩٢٨ ورقم ٢٥٨ وتاريخ ٢١-٢-١٩٢٩ ورقم ٣٠٥ وتاريخ ٢٠-٢-١٩٣٠ ) مع بعض التعديلات والاضافات التالية :

١ - ستقوم مديرية الصحة في عمان باصدار جوازات السفر للحج لغاية ٢٥ ذي القعدة الموافق ١٢ نيسان ١٩٣١ فعلى اطباء الحكومة ان يسموا عمليات التطعيم ضد الجدري والكوليرا لطالبي السفر للحج قبل هذا التاريخ كي لا يتأخر وصولهم لعمان عن الوقت المعين .

٢ - يعفى موظفو الحكومة من دفع رسم الكورتيينا للجنة المهاجر الدولية ( المنصوص عنها في البند الثاني من تعميم مديرية الصحة رقم ٣٠٥ وتاريخ ٢٠-٢-١٩٣٠ ) .

مدير الصحة

عمان في ٧-٢-١٩٣١

حليم

### اعلان

من دائرة الصحة العامة

### الحج الى مكة المكرمة

لسنة ١٣٤٩ هجرية الموافقة لسنة ١٩٣١ ميلادية

لاتزال الحكومة المصرية موافقة على اشتراك حكومة شرق الاردن بالترتيبات للوضوعة بينها وبين حكومة فلسطين لضمان مرور الحجاج الاردنيين من الحدود المصرية عن طريق القنطرة لذلك كل من يرغب السفر للحج عن طريق فلسطين بواسطة مصلحة الصحة عليه قبل مغادرته

هكذا من الاصل



شرق الأردن ان يدفع للحكومة بواسطة مدير الصحة في عمان تأمينا قدره اربعة جنيهات فلسطينية وان يكون مزوداً بما يلي :-

- أ - تذكرة مرور ودقتر سفر للحج (الانموذج المخصوص).
- ب - شهادة من طبيب الحكومة تفيد تلقيحه ضد الجدري وتحت الكوليرا.
- ج - تذكرة سفر بالسكة الحديدية من بلاده الى السويس ذهاباً واياباً تصدرها مديرية الصحة العامة في عمان .

ان العمل بما ذكر أعلاه يعفى من دفع التأمين مبلغ ٢٠ جنيه التي تعطله عادة الحكومة المصرية مقابل التأشير على جواز السفر للمرور من حدودها .

على كل من يود السفر للحج ان يقدم طلباً بذلك لطبيب دائرة الصحة في المقاطعة التي ينتهي اليها وبعد ان يجري له الطبيب عمليتي التلقيح ضد الجدري وضد الكوليرا يجب ان لا يتأخر عن الحضور امامات قبل ٢٥ ذي القعدة ١٣٤٩ للموافق ١٢ نيسان ١٩٣١ مصحوباً بشهادتي التلقيح ( للجدري والكوليرا ) وشهادة الجنسية الاردنية ومراجعة مديرية الصحة العامة فيها للحصول على تذكرة مرور وتذكر سفر بالسكة الحديدية .

من اراد زيادة ايضاح او معلومات اخرى غير ماذكر يمكنه مراجعة اطباء الحكومة بشأنها .

### خلاصة حكم

صادر من محكمة جنازة عمان المشككة بالصلت

تقرر بالاجماع بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٣٠ تجريم المتهم احمد عبد النبي الطوباسي الموقوف من تاريخ ٣٠-٧-١٩٣٠ بجناية محاولة سرقة بيت المشتكي خليل السليمان الشعبان من الصلت ليلاً وتجريم للمتهمين احمد وعلي ولدي سالم الموقوفان من تاريخ ١٧-٧-١٩٣٠ وعبد الرحمن الدككة الموقوف من ٣١-١٠-١٩٣٠ وعبد الحميد الدككة الفرار بجريمة نهب اموال المشتكي خليل المذكور بصورة علنية باعتبار اجتماع الجرائم بحق علي واحمد وضرب زوجة المشتكي نواره وابنته نجلاء من طرف عبد الرحمن وعبد الحميد الدككة وباعتبار محكومة احدهم عبد الرحمن المكتسبة الدرجة القطعية وهي جريمة تعطيل عضو سايان المواد الطحيسر سبباً للشدة وبرائة عبد الله العلي ومحمد عبد النبي واحمد العايد ويوسف البديبي وعواد المرموري من الجرم المذكور

هكذا من الأهل

ووضع كل من المجرمين علي السلام واخيه احمد السلام وعبد الحميد ابن ابراهيم الدكة واخيه عبد الرحمن في الاشغال الشاقة مدة اربع سنوات وفقاً للمادة ٢٥٢ من قانون الجزاء ووضع المجرم احمد عبد الغني في الاشغال الشاقة مدة ثلاثة سنوات وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من القانون المذكور وبما ان جرمه بقي بدرجة التثبيت فتزيل نصف مدة عقوبته والاكتفاء بوضعه مدة ستة ونصف في الاشغال الشاقة على ان يعتبر لكل من المحكومين الموقوفين اعتباراً من تاريخ توقيفه المدين اعلاه وتقرم كل من احمد وعلي السلام وعبد الحميد وعبد الرحمن الدكة ليرتين رسوم محاكمة وتضمن احمد الطوباسي ليرة واحدة رسوم محاكمة واسقاط المجرم الفارع عبد الحميد الدكة من الحقوق المدنية وحجز املاكه وامواله وادارتها بمعرفة الحكومة حكماً غايياً بحق عبد الحميد الدكة ووجاهياً بحق البقية قابلاً للاستئناف صدر ٢٥-١٢-١٩٢٠ وافهم

### اعلان

مطروح بالازاد العلني كامل قطعتي الاراضي السقي السليخ السكائتين في موقعي كرم عين تينة والمدابع بوادي الكرك الحدودية الاولى شرقاً قناة ماء جارية فاصلة بستان حماد الطنشات بن سليمان وبستان بن صالح بن مريخيل الصرايرة واخوته شمالاً عودة بن سلمان الحمارنة وحماد الطنشات وسالم بن مصطفى السوارحة غرباً عودة بن سليمان الحمارنة وجبله وطريق فاصله ارض ابراهيم وخوده اولاد مصطفى السوارحة جنوباً شعيب مسيل ماء وطريق وبستان حماد الطنشات والثانية تحده شرقاً سيل ماء جاري شمالاً مسيل ماء يفصل بستان المعايطة الزيتون وبستان علي الجديد والمفروغة من متصرفها علي بن ابراهيم الجديد الى السيد غنام بن ياسين السابق من تجار الكرك بصورة تأمين الديون لقاء المبلغ الذي استلفه من الدائن المذكور البالغ مقدارها خمسة وثلاثون ليرة عثمانية ذهب بموجب سند التأمين المودع في ٢٨ تموز سنة ١٩٢٥ ورغم ٢ فمن كان له رغبة بشرائها عليه ان يراجع دائرة تسجيل الكرك او دلال البلدية خلال خمسة واربعين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان مع العلم بان ثمن قائمة المزايدة والطوايع والدلالة ورسوم التحصيل عائدة على المشتري وباقي المصارفات تؤدى من الدائن على ان تحصل من المديون وعليه صار اعلان الكيفية

في ٢٨ كانون ثاني سنة ١٩٢١  
مأمور تسجيل الكرك  
ابراهيم فوزي

## اعلان

صادر من دائرة تسجيل عان

مطروح بالمزاد العلني كامل الدار الواقعة بمدينة عان محلة الابراخ والمحدودة شرقاً بمحمد  
أبو الراغب شمالاً بمحمد أبو الراغب غرباً بمحمد أفندي جنوباً بالعرصة المباحة الى عيسى بشارة اعطان  
والمسجلة بأسم محمد ابن محمد أبو الراغب بتاريخ مارت سنة ١٩٢٦ ورقم ٤ والمجوزة تأمينا للدين  
الذي استلفه المذكور من الدائن الحاج قاسم خليفه طوقان لقاء مبلغ قدره خمسون جنيهاً فلسطينياً  
وذلك بموجب سند المدانة الموضح في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٢٨ ورقم ٤٦ فمن له رغبة بشراعه عليه  
مراجعة مأمور تسجيل عان او دلال البلدية خلال خمسة واربعون يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا  
الاعلان بالجريدة الرسمية مع العلم بأن ثمن قائمة المزايدة والطوابع عائدة على المشتري وباقي  
المصاريف تؤدى من الدائن على ان تحصل من المديون وعليه صار اعلان الكيفية  
في ٤-٢-١٩٣١

## ﴿ اعلان صادر من وزارة العدلية ﴾

يدرج تالياً اسماء المدين الذين دفعوا الرسم السنوي خلال شهر كانون الثاني المنصرم فاعلم به  
٩-٢-١٩٣١

عوده بك القسوس	السيد اسماعيل زهدي
فايز افندي نقولا	فايز الكردي
محمد افندي المهدي	عايد الكرشه
برهم افندي سماوي	عبد الرحيم الواكد
رشيد افندي الرافعي	ضياء الدين زعبي
عبد الله افندي العكشه	رشيد الحسن
مدوح افندي الجبالي	يوسف العوده
صالح افندي القسوس	جورج سعد الحوري
يوسف افندي القسوس	

هكذا من الأشهر



## اعلان

يعلن مؤسسو محفل برايتون - رئيس التابع لطريقة الرويال اتند لوفيان بوفالو لوزانه قد  
تم تسجيله كجمعية بقتضى احكام قانون الجمعيات المؤرخ في ٣ آب سنة ١٩٢٥ .  
١٩٢١-٢-٤  
لدجر

## اعلان

قائد الجيش العربي في عمان يضع تقديم بطايات للساجين بالناقصة العلية فملى المناقص  
مراعات الشروط التالية .-

- (١) يطلب تقديم ستمائة (٦٠٠) بطانية من النوع الحسن يلائم صرفها لمساجين حكومة شرق الاردن
- (٢) على المناقص ان يقدم نماذج البطايات التي يود تقديم منها تحت عنوان قائد الجيش العربي  
في عمان - شرق الاردن .
- (٣) يطلب من المناقص بيان ثمن كل بطانية تسليم مستودع الجيش العربي في محطه عمان خالصة  
الاجرة على شرط ان يطرز على كل واحدة منها بالاحمر حرف (س) .
- (٤) تسلم الطليية كاملة خلال شهر كامل من تاريخ توقيع العقد ويكون التمتع مسؤلاً  
عن تأخير تسليمها بالبعد المعين .
- (٥) يقبل تقديم بطايات جديدة كانت ام مستعملة قليلاً .
- (٦) على المناقص ان يرسل عطائه (رئيس لجنة العطاءات) بمغلف محتوم وموثقاً عليه البسة مساجين  
لغاية ٢٥ شباط سنة ١٩٣١ .
- (٧) ومن اراد زيادة ايضاح فليخبر مع مراقب المستودع .
- (٨) ان قائد الجيش العربي لا يقيد نفسه بقبول ارضى او اي عطاه اخر .

عمان في ١٠-٢-١٩٣١ .

امير اللواء  
قائد الجيش العربي  
يك

## اعلان

صادر من دائرة تسجيل عمان

الرجوع بالزاد الثاني نصف الدكانة المسجلة بتاريخ ميس ١٢٠٠ ورقم ٥ وثلاث الدار المسجلة  
 بتاريخ ١٢٠٠ ورقم ٩ وثلاث الدكانتين المسجلتين برقي ١٠ و ١١ جميعهم داخل قضية عمان  
 التي كان بين ديب البلدي والمبايعين يوم وفاتها الى السيد صبحي بن الحاج حسن المغربي من اهالي  
 عمان في القضية بالشراء عليه ان يراجع مأمور تسجيل عمان او دلال البلدية خلال خمسة واربعون  
 يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية مع العلم بأن ثمن قائمة المزايدة  
 قائمة على المشتري وباقي المصاريف تؤدي من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل  
 وفقا لتعليمات حرايدة البيع الوفاي وعليه صار اعلان الكيفية حسب الاصول .

١٠ - ٢ - ١٩٣١

## اعلان

(شروال هجانه)

الرجوع بالزاد الثاني نصف الدكانة المسجلة بتاريخ ميس ١٢٠٠ ورقم ٥ وثلاث الدار المسجلة  
 بتاريخ ١٢٠٠ ورقم ٩ وثلاث الدكانتين المسجلتين برقي ١٠ و ١١ جميعهم داخل قضية عمان

عن رئيس الوزراء  
 توفيق ابو الهدى

## اعلان

الرجوع بالزاد الثاني نصف الدكانة المسجلة بتاريخ ميس ١٢٠٠ ورقم ٥ وثلاث الدار المسجلة  
 بتاريخ ١٢٠٠ ورقم ٩ وثلاث الدكانتين المسجلتين برقي ١٠ و ١١ جميعهم داخل قضية عمان  
 التي كان بين ديب البلدي والمبايعين يوم وفاتها الى السيد صبحي بن الحاج حسن المغربي من اهالي  
 عمان في القضية بالشراء عليه ان يراجع مأمور تسجيل عمان او دلال البلدية خلال خمسة واربعون  
 يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية مع العلم بأن ثمن قائمة المزايدة  
 قائمة على المشتري وباقي المصاريف تؤدي من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل  
 وفقا لتعليمات حرايدة البيع الوفاي وعليه صار اعلان الكيفية حسب الاصول .

هكذا من الأصل

(٤) على المناقص ان يبين الاجرة التي يتطاولها لقاء تقديم كل قطعة من هذه الملابس - تسليم مستودع الجيش العربي خالصة الاجرة وخلال شهر كامل من تاريخ توقيع العقد .

(٥) تعطى المقياسات للمتعهدين لتنظيم العقد .

(٥) على المناقص ان يضع عطاءه بمغلف مختوم معنونا اياه باسم ( رئيس لجنة العطاءات ) موثرا عليه عبارة ( ملابس هجانة ) ويضعه بصندوق الطلقات بقيادة الجيش العربي في عمان لغاية صباح يوم ٢٠ شباط سنة ١٩٣١

(٦) ومن اراد زيادة ايضاح فليفضل براجعة مراقب مستودع الجيش العربي .

(٧) لا يزيد قائد الجيش العربي نفسه بقبول ارضى او اى عطاء آخر .

عمان في ١٠ - ٢ - ١٩٣١

امير اللواء

قائد الجيش العربي

يك

امارة شرق الاردن - مصلحة الصحة العامة

لم يحدث خلال الاسبوع المنتهي في ٣١ - ١ - ١٩٣١ اصابات امراض سارية من انواع الطاعون - الحمى الصفراوية - الكوليرا - الجدري - التيفوس - التهاب السحايا الدماغى الشوكي - الحمى الزاجمة

مدير الصحة

امارة شرق الاردن - مصلحة الصحة العامة

لم يحدث خلال الاسبوع المنتهي في ٧ - ٢ - ١٩٣١ اصابات امراض سارية من انواع الطاعون - الحمى الصفراوية - الكوليرا - الجدري - التيفوس - التهاب السحايا الدماغى الشوكي - الحمى الزاجمة

مدير الصحة

هكذا من الاجل